CENTRAL BANK OF JORDAN
البنـــك المركـــزي الأردنـــي

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

أيار
2026

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	35

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الارقام.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.83% خلال عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 2.56% خلال عام 2024. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026 بنسبة 1.65%، مقابل ارتفاع نسبته 1.97% خلال ذات الفترة من عام 2025. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2026 ما نسبته 21.1%، مقابل 21.3% خلال ذات الربع من عام 2025.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 27,051.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 49,098.4 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 36,968.2 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 50,821.0 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 3,932.4 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 722.3 مليون دينار (6.5% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2026، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 537.0 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الربع من عام 2025. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 938.8 مليون دينار، ليصل إلى 27,645.8 مليون دينار (62.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 87.8 مليون دينار، ليصل إلى 21,059.4 مليون دينار (47.5% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار 2026 ليصل إلى 48,705.2 مليون دينار (109.8% من GDP)، مقابل 47,678.6 مليون دينار (109.0% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 16,546.1 مليون دينار (37.3% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,551.8 مليون دينار (46.3% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 37,097.9 مليون دينار (83.6% من GDP)، مقابل 36,559.9 مليون دينار (83.6% من GDP) في نهاية عام 2025.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 0.7% لتبلغ 1,711.1 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 2.6% لتبلغ 3,004.8 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 4.8% ليصل إلى 1,293.6 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 3.5% لتصل إلى 1,175.3 مليون دينار، وانخفاض مدفوعاته بنسبة 6.3% لتصل إلى 325.9 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. في حين تشير البيانات الأولية لإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 12.7% لتصل إلى 524.7 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2025 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,471.2 مليون دينار (5.6% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,235.9 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.8% من GDP خلال عام 2025، مقارنة مع 9.2% من GDP خلال عام 2024. فيما بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,435.6 مليون دينار خلال عام 2025، مقارنة مع 1,147.7 مليون دينار خلال عام 2024. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2025 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 34,120.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,144.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 27,051.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 49,098.4 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 36,968.2 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 50,821.0 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الايداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2026، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية 2025. في حين انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الايداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2026، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 3,932.4 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 29,308.8 مليون دينار، مقابل 26,493.3 مليون دينار في نهاية عام 2025.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	نيسان	
	2025	2026
إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	**US$ 22,796.8**	**US$ 27,051.0**
النمو	**8.5%**	**6.1%**
التغطية بالأشهر	**8.5**	**9.5**
السيولة المحلية	**45,576.4**	**49,098.4**
النمو	**0.7%**	**2.8%**
التسهيلات الائتمانية	**35,213.0**	**36,968.2**
النمو	**1.3%**	**2.5%**
تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	30,182.7	30,951.0
النمو	0.6%	1.5%
إجمالي ودائع العملاء	**47,294.5**	**50,821.0**
النمو	**1.3%**	**1.6%**
ودائع بالدينار	36,944.5	39,928.6
النمو	0.7%	1.7%
ودائع بالعملات الأجنبية	10,350.0	10,892.4
النمو	3.5%	1.2%
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	**36,452.1**	**39,092.6**
النمو	**0.4%**	**2.0%**
ودائع بالدينار	29,364.3	31,664.1
النمو	0.7%	1.7%
ودائع بالعملات الأجنبية	7,087.8	7,428.5
النمو	-0.8%	3.0%

2025
US$ 25,503.1
21.4%
9.0
47,751.0
5.5%
36,067.7
3.7%
30,482.0
1.6%
50,018.9
7.1%
39,255.1
7.0%
10,763.8
7.7%
38,329.6
5.6%
31,119.5
6.7%
7,210.1
0.9%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

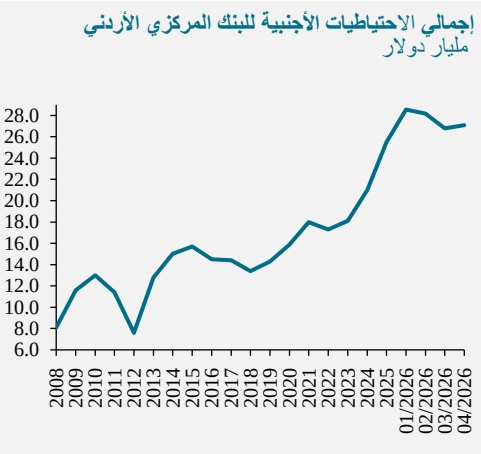

- بلغ رصـــيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 27,051.0 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من الســـلع والخـدمـات لنحو 9.5 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 49.1 مليار دينار، مقارنة مع 47.8 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- **تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر نيسان من عام 2026:**

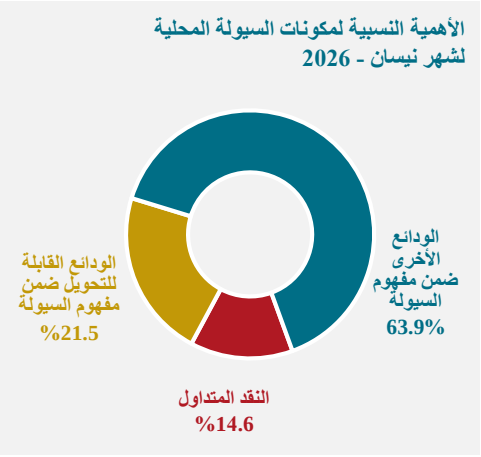

- **مكونــات السيـولـــة**

- بلغ حجم الودائع ضـــمن مفهوم السـيولة في نهاية شـهر نيسـان من عام 2026 ما مقداره 42.0 مليار دينار، مقابل 41.3 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 7.1 مليار دينار، مقابل 6.4 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

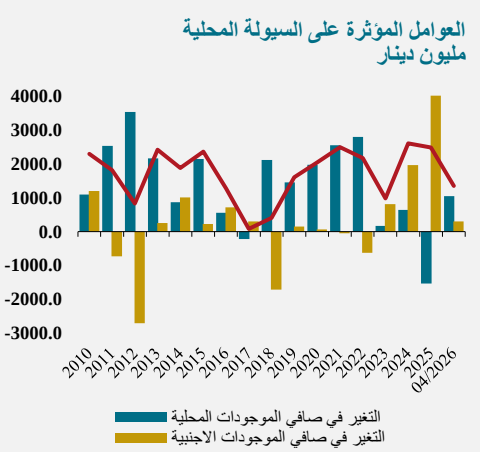

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 34.9 مليار دينار، مقارنة مع 33.8 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 14.2 مليار دينار، مقارنة مع 13.9 مليار دينار في نهاية عام 2025. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 18.8 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

نيسان			
2026	2025		2025
14,221.3	**10,685.6**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**13,923.7**
18,812.5	15,888.4	البنك المركزي	17,669.8
-4,591.2	-5,202.8	شركات الإيداع الأخرى	-3,746.2
34,877.1	**34,890.9**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**33,827.4**
20,534.4	18,754.8	الديون على القطاع العام والشركات المالية الأخرى	19,583.2
31,669.5	30,649.6	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	31,193.1
-17,326.8	-14,513.6	صافي العوامل الأخرى	-16,948.9
49,098.4	**45,576.4**	**السيولة المحلية (M2)**	**47,751.0**
7,141.9	6,213.6	النقد المتداول	6,409.5
41,956.5	39,362.8	الودائع ضمن مفهوم السيولة	41,341.5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2025/12/14، بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2025، ليصبح مجموع تخفيض أسعار الفائدة منذ شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 175 نقطة أساس. وبذلك تصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة، نسب مئوية

2025		نيسان 2025	2026
5.75	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	6.50	5.75
6.75	إعادة الخصم	7.50	6.75
6.50	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	6.50
5.50	نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.25	5.50
5.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	6.50	5.75
5.75	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	6.50	5.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 5.75%.
- سعر إعادة الخصم: 6.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 6.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 5.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 5.75%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

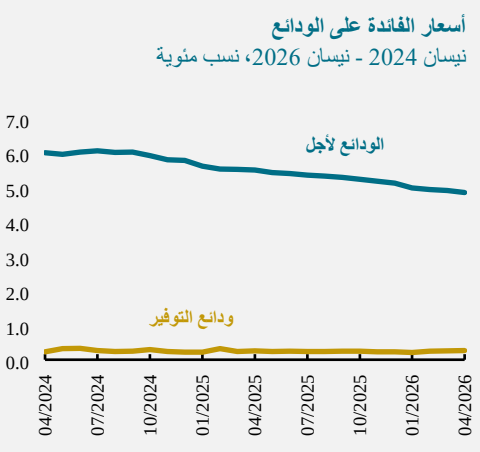

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان من عام 2026 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.95%، لينخفض بذلك بمقدار 27 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان من عام 2026 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.37%. ليرتفع بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر نيسان من عام 2026 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.67%، لينخفض بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية:

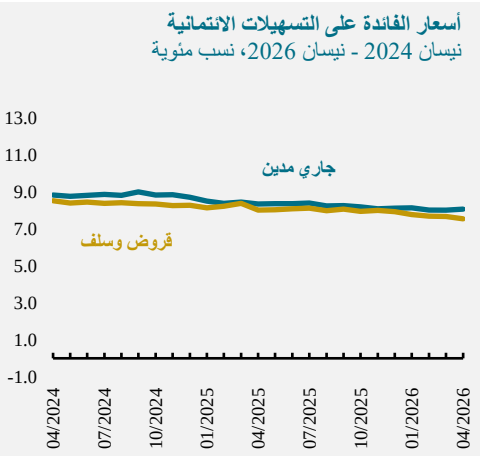

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان من عام 2026 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.09%، لينخفض بذلك بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر نيسان من عام 2026 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.49%، لينخفض بذلك بمقدار 113 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي، نسب منوية

2025		نيسان 2025	نيسان 2026	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.69	تحت الطلب	0.71	0.67	-2
0.33	توفير	0.36	0.37	4
5.22	لأجل	5.60	4.95	-27
	التسهيلات الائتمانية			
9.62	كمبيالات وأسناد مخصومة	9.24	8.49	-113
7.94	قروض وسلف	8.04	7.56	-38
8.14	جاري مدين	8.37	8.09	-5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان من عام 2026 بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.56%، لينخفض بذلك بمقدار 38 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2026 بمقدار 900.5 مليون دينار أو ما نسبته (2.5%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، مقارنة مع ارتفاع بلغ 435.4 مليون دينار أو ما نسبته (1.3%)، خلال نفس الشهر من عام 2025.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر نيسان من عام 2026، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 469.0 مليون دينار (1.5%)، والحكومة المركزية بمقدار 277.0 مليون دينار (9.8%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 124.9 مليون دينار (8.5%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 29.2 مليون دينار (2.3%)، والشركات المالية الأخرى بمقدار 0.4 مليون دينار (1.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

الودائـع لـدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 50.8 مليار دينار، مقابل 50.0 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر نيسان من عام 2026 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 39.9 مليار دينار، و10.9 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 39.3 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2025.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر نيسان من عام 2026 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2025. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر نيسان من عام 2026 حوالي 345.4 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 92.2 مليون دينار (36.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 29.2 مليون دينار (26.5%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2026، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 995.1 مليون دينار.

- **عـــدد الأسهـــم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 101.8 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 38.2 مليون سهم (60.0%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 11.2 مليون سهم (19.2%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2026، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 336.8 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ارتفاعاً قدره 320.7 نقطة (8.9%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025 ليصل إلى 3,932.4 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 4.3 نقطة (0.2%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 1,516.7 نقطة (17.1%)، وقطاع الخدمات بمقدار 468.7 نقطة (21.6%)، والقطاع المالي بمقدار16.7 نقطة (0.4%)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، نقطة

نيسان			2025
2026	2025		
3,932.4	**2,493.1**	**الرقم القياسي العام**	**3,611.6**
3,792.3	2,634.3	القطاع المالي	3,775.6
10,389.6	5,774.2	قطاع الصناعة	8,872.9
2,641.0	1,670.2	قطاع الخدمات	2,172.3

المصدر: بورصة عمان.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان من عام 2026 ما مقداره 29.3 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 2.8 مليار دينار (10.6%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2025، مقابل ارتفاع بلغ 227.9 مليون دينار (1.3%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

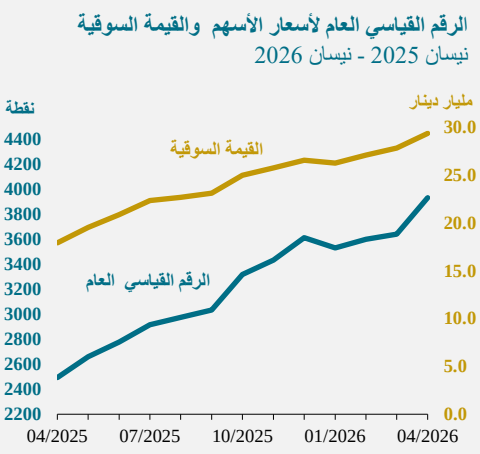

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر نيسان من عام 2026 تدفقاً سالباً بلغ 10.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 4.9 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2025، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان من عام 2026 ما قيمته 38.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 49.4 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2026، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 17.4 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2025		نيسان 2025	نيسان 2026
2,165.3	حجم التداول	139.4	345.4
8.8	معدل التداول اليومي	7.0	16.4
26,493.3	القيمة السوقية	17,883.8	29,308.8
1,072.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	69.7	101.8
-61.4	صافي استثمار غير الأردنيين	4.9	-10.6
310.9	شراء	20.0	38.8
372.3	بيع	15.2	49.4

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2025 نمواً بنسبة 3.05%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.64% خلال ذات الربع من عام 2024. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.45% خلال الربع الرابع من عام 2025، مقابل نمو نسبته 4.25% خلال ذات الربع من عام 2024.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2025 نمواً نسبته 2.83%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.56% خلال عام 2024. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.10% خلال عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 4.45% خلال عام 2024.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026 بنسبة 1.65%، مقابل ارتفاع نسبته 1.97% خلال ذات الفترة من عام 2025.

- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين خلال الربع الأول من عام 2026 ما نسبته 21.1% (17.9% للذكور و32.7% للإناث)، وذلك مقابل 21.3% (18.6% للذكور و31.2% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2025. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 50.6%) و20-24 سنة (بواقع 44.0%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني مسار التعافي من تداعيات عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 3.05% خلال الربع الرابع من عام 2025، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.64% خلال ذات الربع من عام 2024. وبذلك يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.83% خلال عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.56% خلال عام 2024.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
(2025 – 2023)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	3.51	3.09	3.10	2.86	**3.13**
GDP بالأسعار الجارية	6.30	5.27	4.45	3.75	**4.87**
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.55	2.54	2.50	2.64	**2.56**
GDP بالأسعار الجارية	4.75	4.11	4.69	4.25	**4.45**
2025					
GDP بالأسعار الثابتة	2.67	2.76	2.81	3.05	**2.83**
GDP بالأسعار الجارية	4.88	4.96	5.07	5.45	**5.10**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.52% خلال عام 2025 مقابل نمو نسبته 3.00% خلال عام 2024) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.98% خلال عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.50% خلال عام 2024. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.10%، مقابل نمواً نسبته 4.45% خلال عام 2024، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.21% خلال عام 2025، مقابل نمو نسبته 1.84% خلال عام 2024.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2025، مدفوعًا بالنمو الإيجابي من كافة القطاعات الاقتصادية، والذي تراوح ما بين 7.4% لقطاع الزراعة و0.6% لقطاع "الأنشطة العقارية".

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2025، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعة التحويلية" (0.8 نقطة مئوية)، والزراعة (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين" (0.2 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، و"الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 63.5% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2025.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2024	2025	2024	2025
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.56	2.83	2.56	2.83
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	6.7	7.4	0.3	0.4
التعدين واستغلال المحاجر	2.2	3.2	0.1	0.1
الصناعة التحويلية	4.0	5.1	0.7	0.8
إمدادات الكهرباء	4.4	4.8	0.1	0.1
إمدادات المياه	5.1	4.3	0.0	0.0
التشييد	-1.2	1.4	0.0	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	2.1	2.6	0.2	0.2
النقل والتخزين	3.7	3.8	0.2	0.2
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	1.2	2.1	0.0	0.0
المعلومات والاتصالات	2.0	3.2	0.1	0.1
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2.4	2.8	0.1	0.2
الأنشطة العقارية	1.7	0.6	0.2	0.1
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.4	3.0	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1.9	2.8	0.0	0.0
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الاجباري	0.7	0.9	0.1	0.1
التعليم	1.3	1.9	0.1	0.1
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	2.6	2.0	0.1	0.1
الفنون والترفيه والترويح	2.4	2.8	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الأخرى	2.4	2.6	0.0	0.0
أنشطة الأسَر المعيشية	-0.8	1.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2026 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شهدت فيه مجموعة من المؤشرات تحسناً في أدائها، أبرزها؛ "الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية" بنسبة (2.7%)، و"انتاج البوتاس" بنسبة (4.5%)، تراجع أداء عدد آخر من المؤشرات، أبرزها؛ "صنع الملابس" بنسبة (15.6%)، و"عدد المغادرين" بنسبة (3.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

2025	المؤشـر	2025	الفترة المتاحة	2026
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**3.3**	كانون ثاني - آذار	**0.05**
3.1	المنتجات الغذائية	8.9		-0.04
0.6	منتجات التبغ	-0.9		2.8
3.0	منتجات نفطية مكررة	-9.9		15.1
-11.1	صنع الملابس	-3.8		-15.6
2.4	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	4.6		1.2
1.5	المنتجات الكيميائية	2.7		4.0
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**-8.0**		**2.7**
-10.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-25.4		46.8
1.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-7.6		2.0
-13.8	**انتاج الفوسفات**	**-36.1**	كانون ثاني - نيسان	**-12.2**
2.4	**انتاج البوتاس**	**-2.6**		**4.5**
13.6	**المساحات المرخصة للبناء**	**19.8**		**4.8**
1.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**22.1**		**28.4**
17.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**11.4**		**-1.4**
16.0	**عدد المغادرين**	**17.7**		**-3.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، الملكية الأردنية والشركات الصناعية.

الأسعـار

ارتفـع المسـتوى العـام للأسـعار، مقاسـاً بـالتغير النسـبي فـي الـرقم القياسـي لأسـعار المسـتهلك (CPI)، خـلال الأشـهر الأربعـة الأولـى مـن عـام 2026 بنسـبة 1.65%، مقابـل ارتفـاع نسـبته 1.97% خـلال ذات الفتـرة مـن عـام 2025، وجـاء هـذا الارتفـاع محصلة لما يلي:

- ارتفـاع أسـعار عـدد مـن البنـود أبرزها:
  - بند "الزيوت والدهون"، والذي ارتفعت اسعاره بنسبة 14.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.4%، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2025.
  - بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.7%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.4%، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2025.

معدل التضخم خلال الأشهر الأربعة الأولى للأعوام (2022 - 2026)

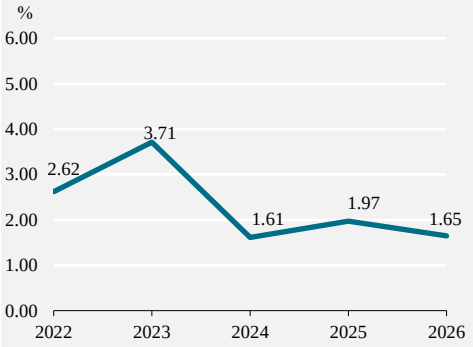

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدل التضخم خلال الأشهر الأربعة الأولى للأعوام (2025 - 2026)

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم (كانون ثاني - نيسان)		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) (كانون ثاني - نيسان)	
		2025	2026	2025	2026
جميع المواد	100.0	1.97	1.65	1.97	1.65
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	1.9	1.3	0.5	0.3
الغذاء	23.8	1.8	1.0	0.4	0.2
الحبوب ومنتجاتها	4.2	1.3	-0.7	0.1	0.0
اللحوم والدواجن	4.7	5.2	-4.9	0.2	-0.2
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	-1.3	-0.7	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	-1.6	0.6	-0.1	0.0
الزيوت والدهون	1.7	1.4	14.4	0.0	0.2
الفواكه والمكسرات	2.6	5.5	3.0	0.1	0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	-1.4	4.7	0.0	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	12.6	4.0	0.5	0.2
المشروبات الكحولية	0.0	-0.3	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	12.6	4.0	0.5	0.2
3) الملابس والاحذية	4.1	-1.4	0.7	0.0	0.0
الملابس	3.4	-1.7	0.8	0.0	0.0
الأحذية	0.7	-0.1	0.5	0.0	0.0
4) المساكن	23.8	2.8	2.7	0.6	0.6
الايجارات	17.5	3.8	3.9	0.6	0.6
الوقود والانارة	4.7	-0.5	-1.1	0.0	-0.1
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.5	0.0	0.0	0.0
6) الصحة	4.0	0.0	0.5	0.0	0.0
7) النقل	16.0	0.3	0.2	0.0	0.0
8) الاتصالات	2.8	0.1	2.5	0.0	0.1
9) الثقافة والترفية	2.6	5.1	1.6	0.1	0.0
10) التعليم	4.3	1.8	2.7	0.1	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	1.4	0.6	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	2.4	3.9	0.1	0.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- فيما سجّل بند الإيجارات ارتفاعاً بنسبة 3.9% خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026 بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8% خلال ذات الفترة من عام 2025.
- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 12.6% خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2025، مما يعكس تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار هذا البند، وذلك بعد الزيادة الكبيرة التي سجلها خلال عام 2024 في ضوء إقرار النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتبارًا من (2024/9/12).

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.14 نقطة مئوية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 1.11 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2025.

- تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" (4.9%) و"الحبوب ومنتجاتها" (0.7%) خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته (5.2%)، و(1.3%)، على التوالي، خلال ذات الفترة من عام 2025.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر نيسان من عام 2026، بالمقارنة مع الشهر السابق (آذار 2026)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.70%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ بند "اللحوم والدواجن" بنسبة (3.39%)، و"الفواكه والمكسرات" بنسبة (2.94%)، من جهة، وتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" (0.15%)، وبند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة (6.32%)، من جهة أخرى.

معدل التضخم الشهري
(نيسان 2025 - نيسان 2026)

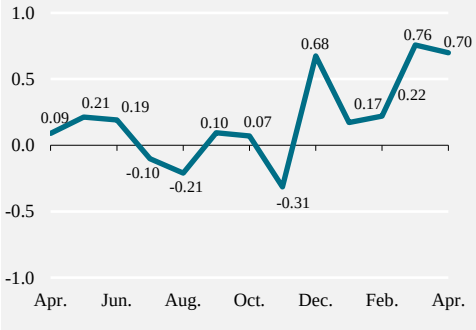

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سوق العمل

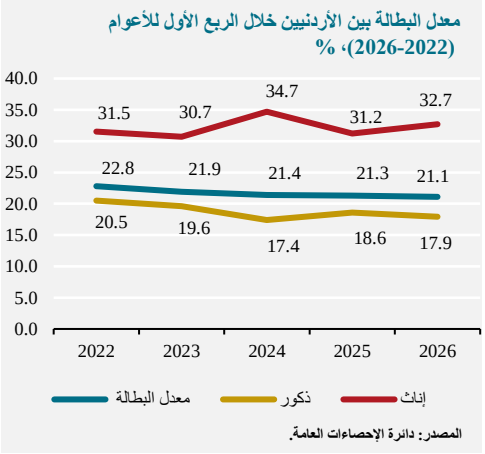

- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين ما نسبته 21.1% (17.9% للذكور و32.7% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2026، وذلك مقابل 21.3% (18.6% للذكور و31.2% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2025.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2026 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 50.6%) و20-24 سنة (بواقع 44.0%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 24.1% خلال الربع الأول من عام 2026، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 24.3%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.5% (53.4% للذكور و15.2% للإناث)، بالمقارنة مع 32.9% (51.2% للذكور و14.5% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2025.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.3% خلال الربع الأول من عام 2026، بالمقارنة مع 25.9% خلال الربع الأول من عام 2025.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجّلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 722.3 مليون دينار (6.5% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل عجز مقداره 537.0 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الربع من عام 2025. وفي حال استثناء المنح الخارجية، يبلغ العجز الكلي 742.7 مليون دينار (6.7% من GDP) مقابل 540.4 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الربع من عام 2025.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 938.8 مليون دينار، ليصل إلى 27,645.8 مليون دينار (62.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 16,546.1 مليون دينار (37.3% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 87.8 مليون دينار، ليصل إلى 21,059.4 مليون دينار (47.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,551.8 مليون دينار (46.3% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار 2026 بمقدار 1,026.6 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 48,705.2 مليون دينار (109.8% من GDP)، مقابل 47,678.6 مليون دينار (109.0% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 37,097.9 مليون دينار (83.6% من GDP)، مقابل 36,559.9 مليون دينار (83.6% من GDP) في نهاية عام 2025.

أداء الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2026 بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2025:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر أذار من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 1.9 مليون دينار، أو ما نسبته 0.3%، لتبلغ 717.8 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2026، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 51.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 2,214.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 34.1 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 17.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الربع الأول من عامي 2025 و2026

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آذار		معدل النمو	كانون ثاني - آذار		معدل النمو
	2025	2026	%	2025	2026	%
الإيرادات العامة	**715.9**	**717.8**	**0.3**	**2,163.5**	**2,214.6**	**2.4**
الإيرادات المحلية*، منها:	715.9	713.7	-0.3	2,160.1	2,194.2	1.6
الإيرادات الضريبية، منها:	492.2	506.6	2.9	1,581.7	1,562.4	-1.2
ضريبة المبيعات	344.3	353.3	2.6	1,076.1	1,061.6	-1.3
الإيرادات الأخرى	223.4	206.8	-7.4	577.6	631.1	9.3
المنح الخارجية	0.0	4.1	-	3.4	20.4	-
إجمالي الإنفاق	**887.5**	**950.2**	**7.1**	**2,700.5**	**2,936.9**	**8.8**
النفقات الجارية	812.2	877.9	8.1	2,536.1	2,721.7	7.3
النفقات الرأسمالية	75.3	72.3	-4.0	164.4	215.2	30.9
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-171.6**	**-232.3**	**-**	**-537.0**	**-722.3**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)	**-**	**-**	**-**	**-4.9**	**-6.5**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

*** : الايرادات المحلية باستثناء الريديات والمقاصة.**

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2026 بمقدار 34.1 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6%، مقارنة مع نفس الربع من عام 2025، لتصل إلى 2,194.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 53.5 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات الضريبية بمقدار 19.3 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من عام 2026 بمقدار 19.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2%، مقارنة مع نفس الربع من عام 2025، لتصل إلى 1,562.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 71.2% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الإيرادات الضريبية
(2021-2025)، والربع الأول من عام 2026

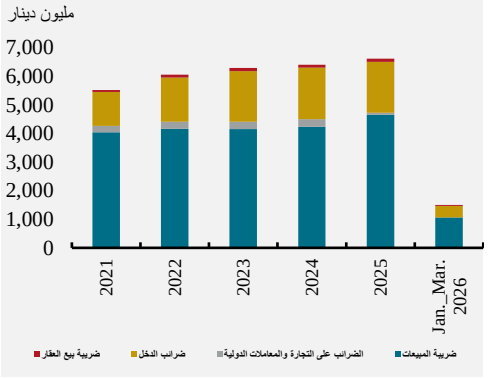

- انخفضت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 14.5 مليون دينار، أو ما نسبته 1.3%، لتبلغ 1,061.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 67.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 41.4 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 11.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 26.6 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 11.4 مليون دينار.

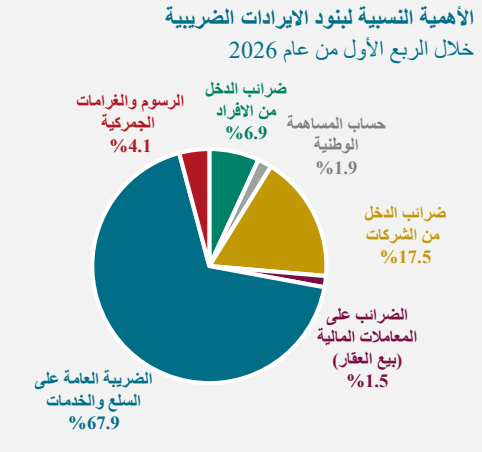

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 7.0 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7%، لتصل إلى 411.8 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 26.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض كل من ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 22.4 مليون دينار، أو ما نسبته 7.6%، لتشكل ما نسبته 66.5% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، ولتبلغ 273.8 مليون دينار، وارتفاع كل من ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 8.5 مليون دينار، أو ما نسبته 8.6%، لتبلغ 107.6 مليون دينار، وحصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 6.9 مليون دينار، أو ما نسبته 29.4%، ليبلغ 30.4 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 2.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.3%، لتصل إلى 64.8 مليون دينار.
- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 0.1 مليون دينار، أو ما نسبته 0.4%، لتصل إلى 24.1 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الربع الأول من عام 2026 بمقدار 53.5 مليون دينار، أو ما نسبته 9.3%، لتصل إلى 631.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 55.7 مليون دينار لتبلغ 208.1

مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 7.0 مليون دينار لتبلغ 223.6 مليون دينار، مقابل انخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 9.2 مليون دينار لتبلغ 199.4 مليون دينار.

- حافظت الاقتطاعات التقاعدية خلال الربع الأول من عام 2026 على مستواها المتحقق خلال نفس الربع من عام 2025، والبالغ 0.8 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الربع الأول من عام 2026 بمقدار 17.0 مليون دينار، لتصل إلى 20.4 مليون دينار، مقابل 3.4 مليون دينار خلال نفس الربع من عام 2025.

■ النفقات العامة

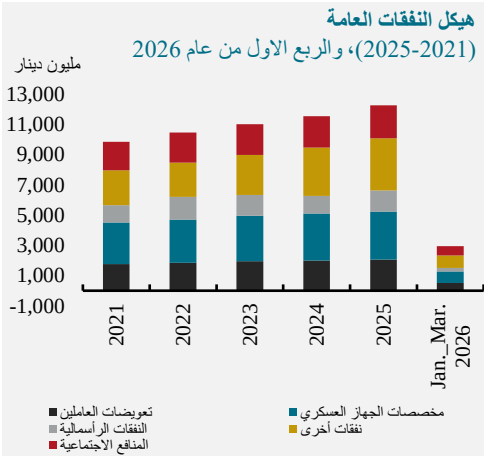

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر آذار من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 62.7 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1%، لتبلغ 950.2 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2026، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 236.4 مليون دينار، أو ما نسبته 8.8% عن مستواها خلال نفس الربع من عام 2025، لتبلغ 2,936.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بمقدار 185.6 مليون دينار، والنفقات الرأسمالية بمقدار 50.8 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

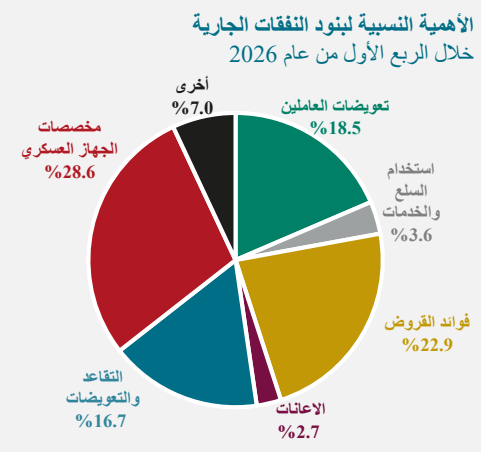

ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2026 بمقدار 185.6 مليون دينار، أوما نسبته 7.3%، لتصل إلى ما مقداره 2,721.7 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 92.7% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الايرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 4.6 نقطة مئوية، ليصل إلى 80.6% مقابل 85.2% خلال نفس الربع من عام 2025. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 58.1 مليون دينار، ليبلغ 623.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 29.9 مليون دينار، لتصل إلى 778.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 15.8 مليون دينار، ليصل إلى 455.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 15.6 مليون دينار، ليبلغ 97.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 14.7 مليون دينار، ليصل إلى 73.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 8.2 مليون دينار، لتصل إلى 504.9 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 2026 بمقدار 50.8 مليون دينار، لتصل إلى 215.2 مليون دينار، مقارنة مع 164.4 مليون دينار، خلال نفس الربع من عام 2025.

■ العجز/ الوفر المالي

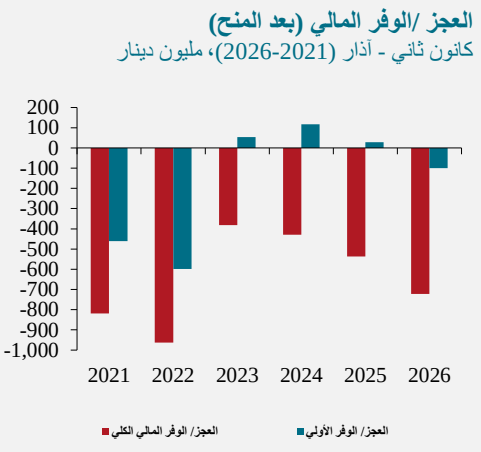

♦ حققت الموازنة العامة عجزًا ماليًا كليًا بعد المنح خلال الربع الأول من عام 2026 مقداره 722.3 مليون دينار (6.5% من GDP) مقابل 537.0 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الربع من عام 2025. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 742.7 مليون دينار (6.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 540.4 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الربع من عام 2025.

♦ حققت الموازنة العامة عجزًا أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 119.7 مليون دينار (1.1% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2026، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 24.4 مليون دينار (0.2% من GDP) خلال نفس الربع من عام 2025. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 99.3 مليون دينار (0.9% من GDP)، مقابل وفراً أولياً مقداره 27.9 مليون دينار (0.3% من GDP) خلال نفس الربع من عام 2025.

رصيد دين الحكومة

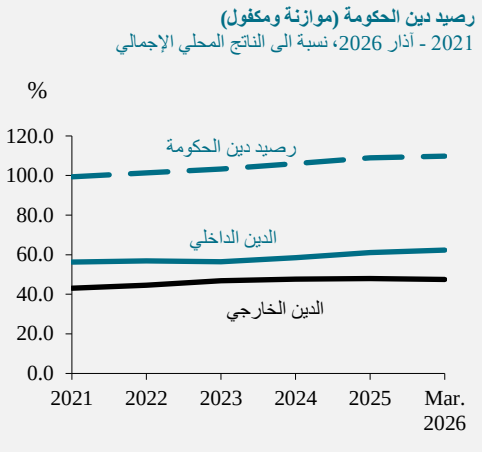

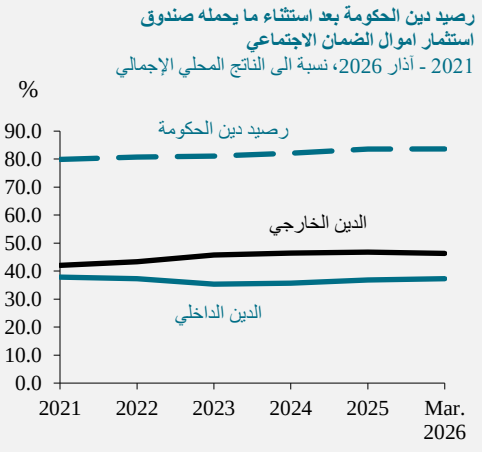

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية أذار 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 938.8 مليون دينار، ليبلغ 27,645.8 مليون دينار (62.3% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 825.3 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 113.4 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2025، ليصلا إلى 23,159.1 مليون دينار و4,486.6 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية أذار 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 448.7 مليون دينار، ليبلغ 16,546.1 مليون دينار (37.3% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 87.8 مليون دينار، ليصل إلى 21,059.4 مليون دينار (47.5% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 69.1% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 14.5%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.1%، تلاه الدينار الكويتي (3.0%)، والين الياباني (2.9%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية آذار 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 89.3 مليون دينار، ليبلغ 20,551.8 مليون دينار (46.3% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار 2026 بمقدار 1,026.6 مليون دينار، ليصل إلى 48,705.2 مليون دينار (109.8% من GDP)، مقابل 47,678.6 مليون دينار (109.0% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 37,097.9 مليون دينار (83.6% من GDP)، مقابل 36,559.9 مليون دينار (83.6% من GDP) في نهاية عام 2025.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2026 بمقدار 755.3 مليون دينار، بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2025، لتبلغ 1,131.3 مليون دينار (أقساط بقيمة 921.5 مليون دينار، وفوائد بقيمة 209.9 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2026

♦ حزيران

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتعديل أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت كل من سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي والبنزين بكافة أنواعه، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2026		معدل النمو
		آيار	حزيران	%
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	1,000	1,000	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,310	1,310	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,460	1,460	0.0
السولار	فلس/ لتر	790	850	7.6
الكاز	فلس/ لتر	550	550	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	594	612	3.0
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	793	783	-1.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	1,010	788	-22.0
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	1,025	803	-21.7
الإسفلت	دينار/ طن	615.8	633.7	2.9

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2026/6/1.

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2026.

أيار

- صدور نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة (النظام رقم 20 لسنة 2026)، تضمن تعديل الضريبة الخاصة المفروضة على الجعة والمشروبات الكحولية الأخرى وفق نسب الكحول بشكل تصاعدي، وعلى النحو التالي:

الضريبة الخاصة المفروضة على المشروبات وفقاً لنسبة الكحول

نسبة الكحول	مقدار الضريبة الخاصة	
	وفقاً للنظام الجديد	وفقاً للنظام القديم
لا تزيد على 10%	1,250 فلس/ لتر	2,250 فلس/ لتر
تزيد على 10% ولا تتجاوز 20%	3,000 فلس/ لتر	
تزيد على 20%	5,750 فلس/ لتر	
نسبة صفر	صفر	صفر

نيسان

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على إعفاء شُحنات الغاز الطبيعي المسال المتعاقد عليها من شركة الكهرباء الوطنيَّة من جميع الضَّرائب والرُّسوم.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار لجنة أمانة عمان الكبرى المتضمِّن قيام الأمانة بالتحوُّل إلى الصكوك الإسلامية على مراحل بقيمة تصل إلى مليار دينار على دفعات مختلفة، وبحزمة أولى 400 مليون دينار خلال عام 2026.

آذار

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإعفاء من الرسوم الجمركيَّة والضَّرائب، المترتِّبة على ما ارتفع من أجور الشَّحن البحري على البضائع، وشمول جميع البضائع الواردة عبر الشحن البحري بهذه الإعفاءات لمدة ستة شهور، اعتباراً من تاريخ 2026/3/5.

- قرر مجلس الوزراء الموافقة إعفاء مشتريات شركة الكهرباء الوطنيَّة من السوق المحليَّة من مادَّة الديزل ومادة زيت الوقود من جميع الرسوم والضرائب بما فيها الضريبة الخاصة والرسوم الجمركية ورسوم طوابع الواردات وأي ضرائب ورسوم أخرى قد تترتب عليها.

♦ كانون أول

- قرر مجلس الوزراء إعفاء السيارات المعدة إعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين لاستعمال المقعدين أو المعدة لاستعمالها للاسعاف ونقل الموتى من كامل الضريبة الخاصة البالغة 48%، لتصبح صفراً، بحيث تصبح خاضعة فقط لضريبة المبيعات العامة بنسبة 16%.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع السيارات الكلاسيكية والتراثية إلى نفس نسبة الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل على البنزين بنسبة 35% بدلاً من 60%، على أن يتم اعتماد القيمة التقديرية التي يتم تحديدها من قبل متحف السيارات الملكي.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2026

♦ أيار

- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات منح مقدمة من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 135 مليون يورو، توزعت على النحو التالي:
  - 30 مليون يورو لبرنامج تطوير رأس المال البشري بهدف تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وعمليات صنع القرار.

- 25 مليون يورو لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للحدود، لدعم جهود الأردن في إدارة الحدود وتعزيز الاستجابة بكفاءة للتحديات الناشئة من خلال حلول رقمية وتكنولوجية متطورة.
- 80 مليون يورو لدعم اللاجئين السوريين في الأردن، بهدف استمرار الخدمات للاجئين والمجتمعات المستضيفة.

♦ آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 22 مليون يورو، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع المملكة المتحدة، بقيمة 5.3 مليون جنيه استرليني، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه ضمن برنامج التكيف مع المياه والتحلية والبنية التحتية.

♦ شباط

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بقيمة 58 مليون دينار كويتي (189 مليون دولار)، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، بقيمة 28 مليون دولار، وذلك لاستكمال التجهيزات لمستشفى الأميرة بسمة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2026 بنسبة 6.7% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025، لتبلغ ما مقداره 811.6 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 0.7%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 1,711.1 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2026 بنسبة 6.0% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025، لتبلغ 1,501.7 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد انخفضت المستوردات بنسبة 2.6%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 3,004.8 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر شباط من عام 2026 ارتفاعاً بنسبة 26.3%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025 ليبلغ 690.2 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد انخفض العجز بنسبة 4.8% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 1,293.6 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 3.5% لتبلغ 1,175.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. كما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 6.3% لتصل إلى 325.9 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 12.7%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، لتصل إلى 524.7 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,471.2 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال عام 2025، مقارنة مع عجز مقداره 2,235.9 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 8.8% من GDP خلال عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 9.2% من GDP خلال عام 2024.

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,435.6 مليون دينار خلال عام 2025، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,147.7 مليون دينار خلال عام 2024.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2025 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 34,120.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,144.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 39.1 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 78.7 مليون دينار خلال شهر الشهرين الأولين من عام 2026، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضًا مقداره 39.6 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، ليبلغ 4,354.7 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - شباط				
	2025	معدل النمو (%)	2026	معدل النمو (%)	
	القيمة	2025/2024	القيمة	2026/2025	
التجارة الخارجية	4,394.3	5.5	4,354.7	-0.9	
الصادرات الكلية	1,724.1	5.2	1,711.1	-0.7	
الصادرات الوطنية	1,310.8	0.3	1,349.9	3.0	
المعاد تصديره	413.3	24.8	361.3	-12.6	
المستوردات	3,083.5	7.9	3,004.8	-2.6	
الميزان التجاري	-1,359.4	11.4	-1,293.6	-4.8	

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - شباط		
	2025	2026	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	365.4	314.0	-14.1
السعودية	145.1	135.0	-6.9
الهند	124.4	117.3	-5.7
العراق	141.1	116.3	-17.6
سويسرا	29.1	73.0	150.5
الإمارات	46.0	59.0	28.2
سوريا	35.7	51.0	42.6
المستوردات			
الصين	587.1	613.9	4.6
السعودية	521.8	475.8	-8.8
الإمارات	122.0	195.9	60.6
الولايات المتحدة الامريكية	225.3	156.7	-30.4
الهند	90.1	115.1	27.8
مصر	105.2	103.6	-1.6
سويسرا	40.6	97.0	138.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعيـــة

سـجلت الصـادرات الكليـة للمملكـة خـلال الشـهرين الأولـين مـن عـام 2026 انخفاضًـا نسـبته 0.7% لتصـل إلـى 1,711.1 مليـون دينـار. وجـاء ذلـك محصـلة لارتفـاع الصـادرات الوطنيـة بمقـدار 39.1 مليـون دينـار (3.0%) لتصـل إلـى 1,349.9 مليـون دينـار، وانخفـاض السـلع المعـاد تصـديرها بمقـدار 52.1 مليـون دينـار (12.6%) لتصـل إلـى 361.3 مليـون دينار.

♦ **وبـالنظر إلـى تطـورات أهـم الصـادرات الوطنيـة خـلال الشـهرين الأولـين مـن عـام 2026، بالمقارنـة مـع ذات الفتـرة مـن عـام 2025، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفـاع الصـادرات مـن البوتـاس بمقـدار 33.6 مليـون دينـار (47.5%)، لتصـل إلـى 104.4 مليـون دينـار. وقـد اسـتحوذت بلجيكـا والصـين علـى مـا نسـبته 28.3% مـن إجمـالي صـادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الشهرين الأولين لعامي 2025 و2026، مليون دينار

	كانون الثاني – شباط		
	2025	2026	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**1,310.8**	**1,349.9**	**3.0**
الملابس	**257.6**	**273.4**	**6.1**
الولايات المتحدة الامريكية	217.2	221.2	1.8
البوتاس	**70.8**	**104.4**	**47.5**
بلجيكا	4.6	16.6	262.3
الصين	18.4	12.9	-30.0
منتجات دوائية وصيدلة	**67.8**	**80.1**	**18.3**
العراق	20.7	19.4	-6.1
السعودية	14.3	18.5	29.6
الفوسفات	**68.5**	**78.7**	**15.0**
الهند	42.2	49.4	17.1
الأسمدة	**60.1**	**61.8**	**2.9**
الولايات المتحدة الامريكية	-	23.4	-
العراق	16.0	12.3	-23.1
اليونان	-	6.0	-
حامض الفوسفوريك	**63.8**	**58.6**	**-8.1**
الهند	62.2	44.7	-28.2
تركيا	-	8.9	-
مصر	0.5	3.9	702.4
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**54.5**	**47.8**	**-12.3**
العراق	23.2	20.3	-12.5
السعودية	11.6	10.3	-11.0
الخضروات	**45.6**	**37.8**	**-17.2**
سوريا	9.5	5.8	-38.6
السعودية	10.3	3.7	-63.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 15.8 مليون دينار (6.1%)، لتصل إلى 273.4 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 80.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفعت الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 12.4 مليون دينار (18.3%)، لتصل إلى 80.1 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق العراق والسعودية على ما نسبته 47.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال الشهرين الأولين من عام 2026

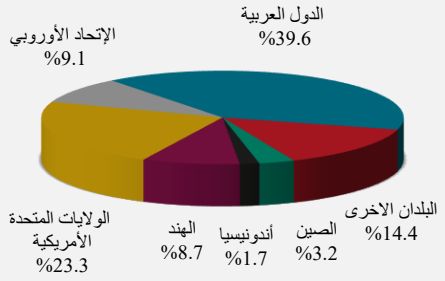

- ارتفعت الصادرات من الفوسفات بمقدار 10.3 مليون دينار (15.0%)، لتصل الى 78.7 مليون دينار، وقد استحوذت الهند على ما نسبته 62.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أهم السلع المصدرة
خلال الشهرين الأولين من عام 2026، بالمليون دينار

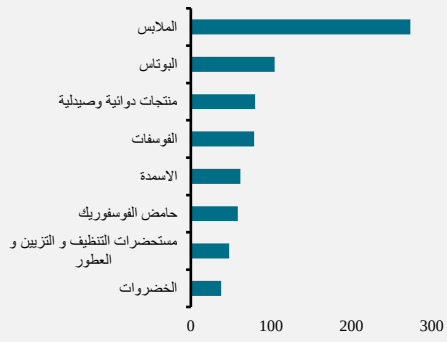

- ارتفعت الصادرات من الأسمدة بمقدار 1.7 مليون دينار (2.9%)، لتصل إلى 61.8 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية والعراق واليونان على ما نسبته 67.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من الخضروات بمقدار 7.8 مليون دينار (17.2%)، لتصل إلى 37.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من سوريا والسعودية على ما نسبته 25.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 6.7 مليون دينار (12.3%)، لتصل إلى 47.8 مليون دينار. وقد استحوذت العراق والسعودية على ما نسبته 64.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة و"حامض الفوسفوريك" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضروات خلال الشهرين الأولين من عام 2026 على ما نسبته 55.0% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع 52.5% خلال ذات الفترة من عام 2025. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسعودية والهند والعراق وسويسرا والإمارات وسوريا على ما نسبته 64.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2026، مقارنة مع 67.7% خلال ذات الفترة من عام 2025.

■ المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 2.6% لتصل إلى 3,004.8 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 7.9% خلال ذات الفترة من عام 2025.

أهم السلع المستوردة
خلال الشهرين الأولين من عام 2026، بالمليون دينار

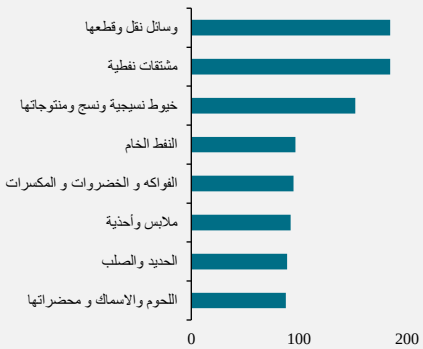

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2026، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "مشتقات نفطية" بمقدار 24.3 مليون دينار (15.2%) لتصل إلى 184.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات على ما نسبته 97.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "ملابس وأحذية" بمقدار 24.0 مليون دينار (35.3%)، لتصل إلى 92.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا ما نسبته 78.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الحديد والصلب" بمقدار 5.5 مليون دينار (6.7%)، لتصل إلى 88.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيران وروسيا ما نسبته 63.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 4.4 مليون دينار (3.0%)، لتصل إلى 152.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 71.4% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين لعامي 2025 و2026، مليون دينار

	كانون الثاني - شباط		
	2025	2026	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**3,083.5**	**3,004.8**	**-2.6**
وسائل نقل وقطعها	**298.3**	**184.4**	**-38.2**
الصين	70.5	55.0	-22.0
اليابان	31.3	30.6	-2.1
الولايات المتحدة الأمريكية	61.1	27.9	-54.3
مشتقات نفطية	**160.0**	**184.3**	**15.2**
السعودية	155.3	141.4	-8.9
الهند	0.0	36.8	-
الإمارات	1.4	1.5	8.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**147.6**	**152.0**	**3.0**
الصين	86.5	80.5	-7.0
تايوان	13.6	14.4	5.6
تركيا	12.9	13.7	5.7
النفط الخام	**144.4**	**96.5**	**-33.2**
السعودية	112.9	96.5	-14.5
الفواكة والخضروات والمكسرات	**106.8**	**94.7**	**-11.4**
مصر	14.4	13.0	-10.0
الولايات المتحدة الأمريكية	13.2	12.4	-6.0
الصين	11.4	7.7	-32.6
ملابس وأحذية	**68.1**	**92.1**	**35.3**
الصين	43.2	64.7	49.8
تركيا	6.4	7.8	21.4
الحديد والصلب	**83.2**	**88.7**	**6.7**
الصين	45.9	23.5	-48.8
ايران	0.8	20.9	-
روسيا	-	12.2	-
اللحوم والاسماك ومحضراتها	**85.6**	**87.8**	**2.6**
البرازيل	28.4	26.1	-7.9
الهند	11.5	15.9	38.0
جنوب افريقيا	7.4	9.4	25.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 113.9 مليون دينار (38.2%)، لتصل إلى 184.4 مليون دينار، وقد شكلت كل من الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 61.5% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 47.9 مليون دينار (33.2%)، لتصل إلى 96.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للمستوردات،
خلال الشهرين الأولين من عام 2026

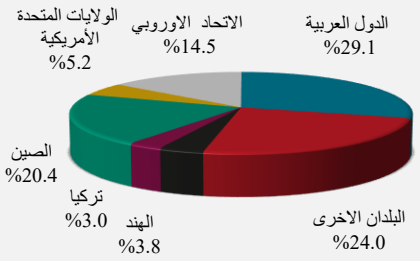

- انخفاض مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمسكرات" بمقدار 12.1 مليون دينار (11.4%)، لتصل إلى 94.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية والصين على ما نسبته 35.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"النفط الخام" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" وملابس وأحذية والحديد والصلب و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" على ما نسبته 32.6% من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2026، مقارنة مع ما نسبته 35.5% خلال ذات الفترة من عام 2025. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية والهند ومصر وسويسرا على ما نسبته 58.5% من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2026، مقابل 54.9% خلال ذات الفترة من عام 2025.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر شباط من عام 2026 انخفاضًا مقداره 26.7 مليون دينار (13.7%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2025، لتبلغ 167.8 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد انخفضت السلع المعاد تصديرها بمقدار 52.1 مليون دينار (12.6%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 لتبلغ 361.3 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر شباط من عام 2026 ارتفاعاً مقداره 143.9 مليون دينار (26.3%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2025، ليبلغ 690.2 مليون دينار، أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 65.8 مليون دينار (4.8%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 1,293.6 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بمقدار 59.0 مليون دينار أو ما نسبته 12.7%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، لتصل إلى 524.7 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2026 انخفاضًا بنسبة 3.5% لتصل إلى 1,175.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال الربع الأول من عام 2026 انخفاضًا بنسبة 6.3% لتصل إلى 325.9 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.

ميزان المدفوعات

تشـــير البيـانـات الأوليـة المتعلقـة بتطورات ميزان المـدفوعـات خلال عـام 2025 إلى ما يلي:

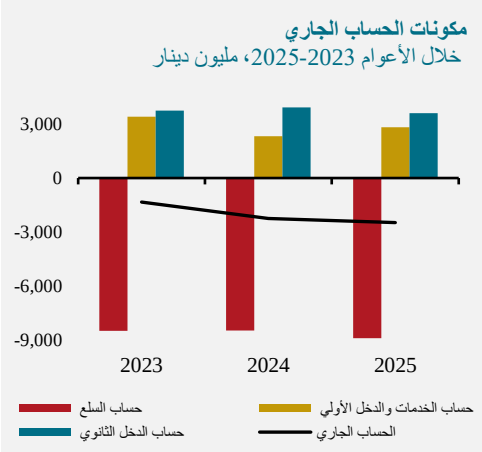

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,471.2 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال عام 2025 بالمقارنة مع عجز مقداره 2,235.9 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ما نسبته 8.8% من GDP (3,848.1 مليون دينار) خلال عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 9.2% من GDP (3,846.9 مليون دينار) خلال عام 2024. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 414.4 مليون دينار (4.9%) ليصل إلى 8,875.4 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 8,461.0 مليون دينار.
  - ارتفع وفر حساب الخدمات بمقدار 312.7 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 3,489.2 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 3,176.5 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي عجزاً بلغ 675.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 865.5 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 908.1 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 1,091.6 مليون دينار، وارتفاع وفر تعويضات العاملين بمقدار 6.0 مليون دينار ليصل إلى 232.1 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 3,590.9 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,914.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 234.1مليون دينار، ليبلغ 1,376.9 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 89.1 مليون دينار، ليصل إلى 2,214.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2025، تدفقاً للداخل مقداره 28.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 30.0 خلال عام 2024. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,693.4 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,701.9 مليون دينار خلال 2024، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,435.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,147.7 مليون دينار.
- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 918.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 150.8 مليون دينار.
- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,056.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,348.4 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2025 التزاماً نحو الخارج بلغ 34,120.4 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2024 والبالغ 35,144.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2025 بمقدار 4,330.9 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2024 ليصل إلى 35,044.3 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 3,218.1 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع في الخارج بمقدار 1,261.3 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري بمقدار 64.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في عام 2025 بمقدار 3,306.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 69,164.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 1,596.1 مليون دينار ليصل الى 10,108.8 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 1,455.2 مليون دينار، ليبلغ 32,713.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 795.2 مليون دينار لتصل إلى 12,011.4 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 799.7 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 4.5 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 104.9 مليون دينار ليصل إلى 893.2 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 623.2 مليون دينار لتبلغ 8,611.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار288.7 مليون دينار ليصل إلى 1,474.8 مليون دينار.